

رجوعه على بايعة جميع الثمن فان زاد الثاني وان نقص فصل يكلمه قولان
س يعني ان المشتري من المدس اذا باع ما اشتراه قبل اطلاقه على
 البيع وحملك الشئ المبيع عند المشتري الثاني بسبب عيب التدليس
 وتمتد رجوعه على بايعة وهو المشتري الاول فان اشترى الثاني
 يرجع على البايع المدس بجميع الثمن الذي اخذه المدس من المشتري الاول
 فكشف البيع انه لا يستحقه لتدليس ثم ان كان الثمن الذي اخذه
 المشتري الثاني من المدس مساويا لما خرج من يده للبايع الثاني
 وهو المشتري الاول فلا اشكال وان زاد اما خذ من المدس على ما
 خرج من يده المشتري الثاني فيبقى بيده الى ان يودعها للمشتري
 الاول وهو بايعة الفرض المدس وان نقص الثمن الاول اما خذ
 من المدس عن ثمن المشتري الثاني الذي دفعه لبايعة وهو المشتري
 الاول كما لو كان المدس باعه بمشقة وباعه المشتري منه لآخر باعته
 عشر فصل يكلم البايع الثاني كشتريه منه بان يدفع له درهمين تمام
 ثمنه وهو الذي حكاها المازري وابن شاس لانه قبض ذلك الزائد
 فيرجع عليه به اول يكلم الثاني وليس الثالث وهو المشتري الثاني
 غير المشقة التي قبضها من المدس وحكاها في النوادر وكتاب ابن
 بونس لانه لما رضى بائع الاول فلا رجوع له على الثاني قولان وفيه
 الثاني بان لا يكون الثمن الاول اقل من قيمة البيع من الثمن الثاني
 والاول فيرجع على بايعة بن تمام قيمة عيبه كما لو باعه الثاني بما به في
 مثالنا والبيع ينتصف الخمس وخمس المائة عشرون والثمن الاول
 عشرة فيكمل الثاني للمثلث ارض البيع بمشقة وكما يقع الكلام
 على البيع الثابت للمشتري به الرد شرع في الكلام على تنازع المتبايعين
 في البيعه او في سبب الرد به فقال **س** ولم يخلف مشتوا دعيت روية
 الابدعي

الابدعي الاراة **س** يعني ان المشتري اذا اطلع على البيع و اراد
 الرد فقال له البايع انت رايت وقت الشوا واكررتيه فطلب البايع
 بيعة فان المشتري لا يلزمه بين الا ان يحق البايع عليه الدعوى بان
 يراه بارية هو او غيره فان حلف رد وان مكل رد في اليقين على البايع
 ومثل دعوى الاراة اذا كان البيع ظاهرا لا يخفى ولا يخفى ولو
 على غير المتامل او اشهد على نفسه انه قلب وعان في الحصر فظهوره
 في يده من البيا وفتح الحان وكتم اللام المشقة اي ليس للبايع تخلفه
 وفتح البيا وسكون الحان كسر اللام اي لم يقض الشوع بتخليفه **س** ولا
 الرضي بالابدعي **س** يعني ان المشتري لا يلزمه اليقين اذا رآه
 البايع عليه الرضي بالبيع حين اطلع عليه الا ان يحق البايع عليه
 الدعوى بان يقول اخبرني بخبرناك رضيت بما ونسوقت بالسلطة
 بعد اطلاقك على عيبها تحسب يلزمه اليقين بعد ان يخلف البايع
 اوله اخبره بخبر صدق ولو قال اخبرني فلان سقطت عن البايع
 اليقين وان كان الخبر مسخوطا من الروية مع الاستمرار مستلزما للرد
 فكان يكلمه الا ستمنا بالمسئلة الاولى والجواب انه ذكرها ليونف
 عليها ما بعد هاهنا من الاستشارة **س** ولا بايع انه لم يبق لابقه باعترف
س يعني ان من اشترى عبدا فابن يقرب البيع فقال للبايع احسن
 انه لم يبق يقرب البيع الا وقد كان عنده ابق فاحلف في فلا يمين عليه
 وهو محمول على السلامة حتى تقوم بيعة وقوله لم يبق مثال اي ولم
 يسرق اول يزن اول يتوب او خذ ذلك وقوله لابقه علة للتمتع وهو
 يخلف وقوله بالقبض واولي باليعد وما اعني الكلام على البيع اي
 جميعه شرع في الكلام على ما اذا بين قبضه وتم قبضه فقال **س**
س وهل يفرق بين اشترى البيع فيرجع بالزائد واقله بالجميع وط
 الابدعي

حني